

Distr.: General
21 December 2023Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين	لجنة خبراء مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الدورة السادسة والخمسون	الاجتماع الثاني والأربعون
شلالات فيكتوريا، زمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)،	شلالات فيكتوريا، زمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)،
٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠٢٤	٢٨ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠٢٤
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**	البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
حوار بشأن موضوع الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا	عرض بشأن موضوع الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

ورقة المسائل المطروحة

تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا: الضرورات والفرص وخيارات السياسات العامة

أولاً - الهدف

١- تواجه أفريقيا عقبات متواصلة تقوض جهودها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. ومع بلوغ تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ منتصف الطريق، تقف القارة خارج المسار الصحيح المؤدي إلى تلبية معظم المؤشرات، بل وتراجعت في بعض المجالات. فقد انتهت للتو خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"، بإنجازات في بعض المجالات وأوجه قصور في مجالات أخرى. وتسلط ورقة المسائل المطروحة هذه الضوء على الضرورات والفرص وخيارات السياسات العامة للانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا، بما يتماشى مع الإعلان السياسي لقمة أهداف التنمية المستدامة و"إعلان نيروبي بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل" الصادر عن قمة المناخ الأفريقية، التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، ودعمًا لتحقيق الأهداف المستعصية السبعة لخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. ويتوخى أن تشرى هذه الورقة

* E/ECA/COE/42/1

** E/ECA/CM/56/1



مداولات الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الخبراء والدورة السادسة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، اللذين ستسهم نتائجهما في صياغة مواقف أفريقية مشتركة لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وهذا هو السياق الذي ستعقد فيه الدورة السادسة والخمسون تحت عنوان ” تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا: الضرورات والفرص وخيارات السياسات العامة“.

ثانيا- ضرورات تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا

ألف- الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة

٢- يسلط تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٣ الضوء على النقص المتزايد سنويا في الاستثمار الذي تواجهه الدول النامية في جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتبلغ الفجوة الحالية أكثر من ٤ تريليونات دولار سنويا، وهي زيادة كبيرة مقارنة بمبلغ ٢,٥ تريليون دولار الذي سُجل في عام ٢٠١٥، عندما تم تحديد الأهداف في خطة عام ٢٠٣٠.^(١) وبالنسبة للبلدان النامية، تتراوح التكلفة السنوية لتحقيق الأهداف للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٣٠ بين ٦,٩ تريليون دولار و ٧,٦ تريليون دولار، حسب المسار المتبع.^(٢) غير أن تدفقات الاستثمار في الهياكل الأساسية والقطاعات التمكينية الرئيسية محدودة للغاية. ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي في مجال الطاقة لعام ٢٠٢٣، لم تستثمر أفريقيا سوى حوالي ٢١١ مليار دولار فقط (حوالي ٢ في المائة) من إجمالي المبلغ الذي تم استثماره في تكنولوجيا الطاقة النظيفة على مستوى العالم بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٢، الذي بلغ ١٠ تريليونات دولار.^(٣) ولتحقيق الانتقال في مجال الطاقة النظيفة في أفريقيا، سيتطلب الأمر استثمارا سنويا بنحو ١٩٠ مليار دولار على مدى الفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠.^(٤) وسيطلب تحقيق المساهمات المحددة وطنيا من البلدان الأفريقية حوالي ٣ تريليونات دولار من التمويل المشروط وغير المشروط بحلول عام ٢٠٣٠، وهو مبلغ يناهز قيمة سنة من الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي بالقيمة الحالية.^(٥) وقدّرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه لتحقيق تقدم ملموس في توفير سبل الحصول على الكهرباء، يجب أن تتضاعف قدرة الكهرباء الاسمية في

(١) World Investment Report 2023 (United Nations publication, 2023).

(٢) United Nations Conference on Trade and Development, “The costs of achieving the sustainable development goals“.

(٣) International Energy Agency, World Energy Investment 2023 (Paris, 2023).

(٤) International Energy Agency, Africa Energy Outlook 2022 (Paris 2023).

(٥) Economic Commission for Africa, “The ‘SDG7 Initiative for Africa’: accelerating clean energy investments for access and climate ambition in Africa”, paper prepared for the third Africa Business Forum, Addis Ababa, February 2020.

أفريقيا إلى ٥٠٠ جيجاوات على الأقل بحلول عام ٢٠٢٣ وأن تزيد خمسة أضعاف بحلول عام ٢٠٢٥، وهو ما يتطلب استثمارات في حدود ٥٠٠ مليار دولار لمضاعفة القدرة وتربليوني دولار لزيادتها خمسة أمثال بحلول عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠.^(٦)

٣- ويعد الإنفاق الفعلي لتحقيق الأهداف في أفريقيا أقل من المستوى المطلوب. وقد تسببت عدم كفاية الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف في بروز حلقة مفرغة: فنقص الاستثمار يزيد من التعرض للمخاطر، والتعرض للمخاطر يفاقم تأثيرها، كما أن تأثير المخاطر يقيد هامش المناورة المالي، ويزيد من تكاليف التمويل ونقص الاستثمار.

باء- الفجوة في تمويل العمل المناخي

٤- يطرح تغير المناخ مخاطر جسيمة تتهدد تحقيق البلدان الأفريقية للأهداف الإنمائية الواردة في مختلف الخطط الإنمائية الوطنية، بالإضافة إلى خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. ويُقدّر أن الأثر السلبي لتغير المناخ، لا سيما في القطاعات الهامة، مثل الزراعة، والطاقة والمياه، والنقل والنظم الإيكولوجية، يكبد البلدان الأفريقية بالفعل خسائر تبلغ في المتوسط ٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا.^(٧) ويجب على القارة أن تسد الفجوات الإنمائية الضخمة من خلال القيام باستثمارات كبيرة في تلك القطاعات. وستكلف المساهمات المحددة وطنيا للبلدان الأفريقية حوالي ٢,٨ تريليون دولار، لكن تلك البلدان أشارت إلى أنها تستطيع تعبئة حوالي ٢٦٤ مليار دولار فقط من الموارد المحلية، وهو ما يعني عجزا يناهز ٢,٥ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠.^(٨) ويُقدّر البنك الدولي أنه، لاستيفاء متطلبات تمويل الأنشطة المناخية، يجب تعبئة ما يعادل ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا في عام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى المبالغ المخصصة حاليا لهذا الغرض كل سنة على مدى العقد المقبل.^(٩) ففي عام ٢٠٢٠، بلغ إجمالي التدفقات السنوية المخصصة لأفريقيا لأغراض تمويل المناخ من المصادر المحلية والأجنبية ٢٩,٥ مليار دولار فقط، أي ما يمثل ١١ في المائة فقط من إجمالي الاحتياجات.^(١٠) وعلاوة على ذلك، انخفضت حصة الاستثمار

^(٦) ECA, “What constitutes a just and equitable transition for Africa? Who defines it? Opportunities and challenges”, paper presented at the fourth Africa climate talks, Maputo, July 2022.

^(٧) تبين نماذج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه من المرجح أن تخسر البلدان الأفريقية نسبة تصل إلى ٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في حالة حدوث زيادة في درجات الحرارة بمقدار ٢ درجة مئوية. وفي بعض المناطق، مثل منطقة الساحل، قد تصل الخسائر، وفقا لسيناريوهات أعلى مستويات الاحترار، إلى ١٥ في المائة. انظر، على سبيل المثال، ECA, *Building Forward for an African Green Recovery* (Addis Ababa, 2021) and Florent Baarsch and Michiel Schaeffer, *Climate Change Impacts on Africa’s Economic Growth* (Abidjan, African Development Bank, 2019).

^(٨) Sandra Guzmán and others, “The state of climate finance in Africa: climate finance needs of African countries” (Climate Policy Initiative, 2022).

^(٩) Sandra Guzman and others, “The state of climate finance in Africa: Climate finance needs of African countries” (Climate Policy Initiative, 2022).

^(١٠) Chavi Meattle and others, *Landscape of Climate Finance in Africa* (Climate Policy Initiative, 2022).

العالمي الموجهة لأفريقيا على مدى السنوات الخمس الماضية، وهو ما يشير إلى وجود مشاكل هيكلية أساسية. وفي عام ٢٠٢١، تم تخصيص ٠,٦ في المائة فقط من التمويل المناخي العالمي لمشاريع توليد الطاقة المتجددة في أفريقيا وهو أدنى مستوى منذ أحد عشر عاما.^(١١)

جيم - تزايد عبء الدين العام

٥ - لقد تفاقم عبء الدين العام في أفريقيا خلال العقد الماضي. وارتفع متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في القارة بشكل حاد منذ عام ٢٠١٠، من ٣٩,٤٩ في المائة في ٢٠١٠-٢٠١٤، إلى ٥٦,٢١ في المائة في ٢٠١٥-٢٠١٩ و ٧٠,٤٧ في المائة في عام ٢٠٢٠.^(١٢) ووفقا لصندوق النقد الدولي، كانت ٨ بلدان أفريقية في حالة مديونية حرجة و ١٣ بلدا معرضا بشدة لخطر المديونية الحرجة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣.^(١٣) وكما بيّنه الأمين العام للأمم المتحدة، فإن ٥٧ في المائة من البلدان الأفريقية تنفق على مدفوعات فوائد الديون الخارجية أكثر مما تستثمره في الرعاية الصحية،^(١٤) وجميعها تقريبا تنفق على فوائد الديون أكثر مما يستثمر في العمل المناخي.

٦ - ومن العوامل التي تسهم في عبء الديون تقلب أسعار السلع الأولية، واستمرار العجز المالي، والصدمات الخارجية، مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وما يصاحبها من تباطؤ اقتصادي، والصراعات، وتشديد السياسة النقدية. وتدفع البلدان الأفريقية فوائد ديون تزيد بنحو ١,٧ نقطة مئوية عن بلدان المناطق الأخرى، بعد أن تؤخذ في الحسبان كفاءة الحكومات ومتغيرات الاقتصاد الكلي.^(١٥) ويبين الشكل تطور نسبة الدين الإجمالي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ومناطقها دون الإقليمية من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥.

^(١١) Res4Africa Foundation, *Africa's Energy Future Is Renewable* (Rome, 2023)

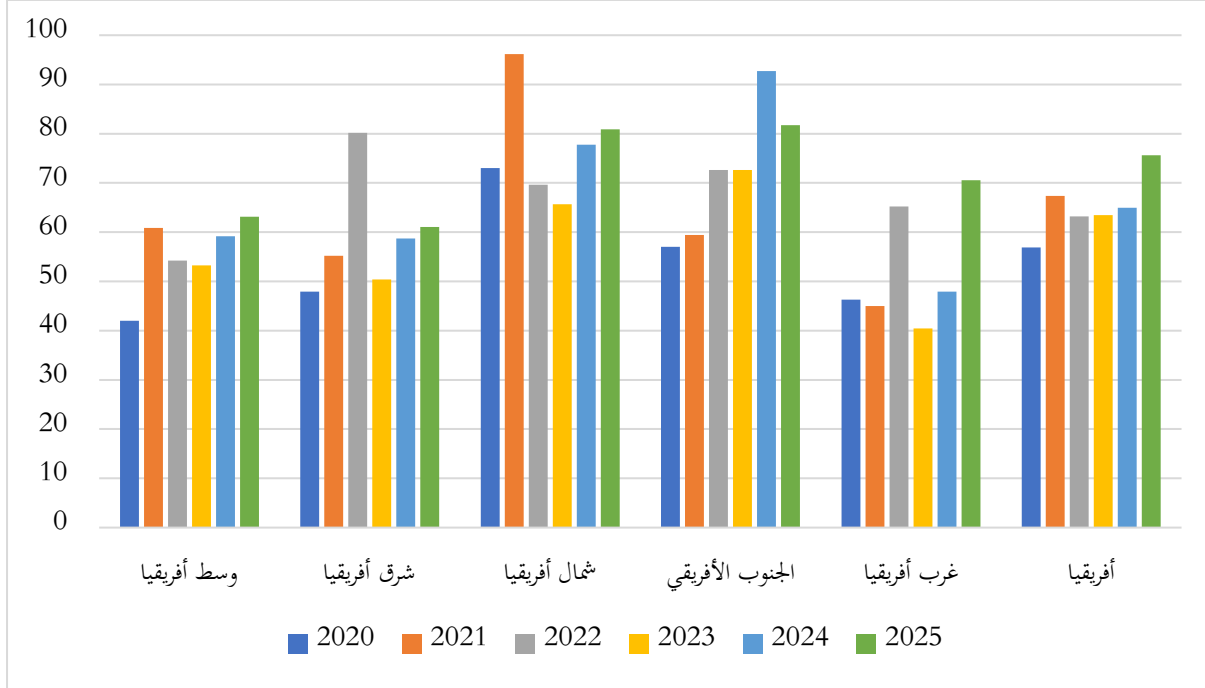
^(١٢) ECA, *Debt and Finance Profiles: Africa* (Addis Ababa, 2023).

^(١٣) IMF, "List of LIC DSAs for PRGT-eligible countries as of November 30, 2023".

^(١٤) António Guterres, Secretary-General, in remarks for the high-level policy dialogue of the Africa Dialogue Series titled "Market and Scale: Unlocking Industrialization through Intra-Africa Trade", New York, 24 May 2023.

^(١٥) ECA, *Debt and Finance Profiles: Africa*

الشكل
نسبة الدين الإجمالي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ومناطقها دون الإقليمية،
٢٠٢٥-٢٠٢٠
(نسبة مئوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة.

دال - عدم كفاية تعبئة الموارد المحلية

٧- يمثل تحصيل الضرائب في أفريقيا نسبة متدنية من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالمناطق الأخرى. ففي عام ٢٠٢٠، بلغ المتوسط غير المرجح لنسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية التي قدمت تقارير^(١٦) ١٦ في المائة، أي أقل من متوسط بلدان آسيا والمحيط الهادئ (١٩,١ في المائة)، وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢١,٩ في المائة)، وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٣٣,٥ في المائة)^(١٧). وشهد الوءاء الضريبي للبلدان الأفريقية تفاوتاً واسع النطاق في عام ٢٠٢٠، حيث تراوح من ٥,٥ في المائة إلى ٣٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(١٨) وتشمل

^(١٦) إسواتيني، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وسيشيل، وغانا، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملابو، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

^(١٧) OECD, African Union Commission and African Tax Administration Forum, *Revenue Statistics in Africa 2022* (Paris, OECD Publishing, 2022).

^(١٨) المرجع نفسه.

القيود الهيكلية التي تعرقل تعبئة الموارد المحلية ضعفَ نظم الإدارة الضريبية، والإعفاءات الضريبية المفرطة، والحجم الكبير للتدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج، وضآلة نطاق أسواق رأس المال المحلية، وضخامة القطاعات غير الرسمية، والتجنب والتهرب الضريبيين، ومحدودية الأوعية الضريبية. وإلى جانب ذلك، أدت الصدمات الخارجية، مثل جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا في الآونة الأخيرة، إلى إحداث مزيد من التآكل في الإيرادات الضريبية في البلدان الأفريقية.

هاء- التدفقات المالية غير المشروعة

٨- خسرت أفريقيا، في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، نحو ٨٨,٦ مليار دولار سنويا في المتوسط أو ٣,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، جراء التدفقات المالية غير المشروعة.^(١٩) وتتجاوز هذه الخسائر بكثير التدفقات المالية السنوية إلى أفريقيا المتأتية من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لأفريقيا من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، والتي تقدر بنحو ٣٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٢،^(٢٠) ومن الاستثمار المباشر الأجنبي. وذكر الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا أن السبل المختلفة التي تتم بها هذه التدفقات في أفريقيا تشمل "إساءة استخدام التسعير التحويلي، والإخلال بالتسعير التجاري، والتلاعب بفواتير الخدمات والأصول غير الملموسة، واستخدام عقود غير متكافئة، وكل ذلك لأغراض التهرب الضريبي، والتمادي في تجنب دفع الضرائب، والتصدير غير القانوني للنقد الأجنبي."^(٢١)

٩- وتطرح التدفقات المالية غير المشروعة تحديا إنمائيا لأفريقيا بأسرها بالنظر إلى أن موارد محلية كبيرة تُسحب بعيدا عن القارة ومن ثم عدم استثمارها استراتيجيا في أولوياتها المتعلقة بالمناخ والتنمية. فهذه التدفقات، مقترنة بالفساد، تستنزف العملات الأجنبية، وتعرقل التجارة واستقرار الاقتصاد الكلي، وتزيد من حدة الفقر وعدم المساواة، وتقوض المساءلة والشفافية، وتضعف الثقة في المؤسسات الأفريقية. وتشير التقديرات إلى أن الحد من التدفقات المالية غير المشروعة يمكن أن يسد الفجوة التمويلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بنسبة ٣٣ في المائة.^(٢٢)

^(١٩) *Economic Development in Africa Report 2020: Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa* (United Nations publication, 2020).

^(٢٠) OECD, "ODA levels in 2022: preliminary data", detailed summary note, 12 April 2023.

^(٢١) United Nations, Economic Commission for Africa, *Illicit Financial Flows: Report of the High-level Panel on Illicit Financial Flows from Africa* (Addis Ababa, 2015).

^(٢٢) *Economic Development in Africa Report 2020* (United Nations publication).

واو- عدم كفاية الأطر السياساتية والتنظيمية

١٠- بالإضافة إلى زيادة التمويل، ستساعد الأطر السياساتية والتنظيمية الأكثر فعالية على سد الفجوات في التنمية والمناخ في أفريقيا. ويسلط مؤشر جاذبية البلدان في مجال الطاقة المتجددة الضوء على الأهمية القصوى لتهيئة بيئة سياساتية إيجابية لتيسر تكثيف إنتاج الطاقة المتجددة.^(٢٣) وتصنف البلدان الأفريقية القليلة الممثلة في المؤشر من بين أقل البلدان جاذبية في العالم للاستثمار في الطاقة المتجددة، رغم ما تزخر به من موارد في مجالات الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والطاقة المائية.

١١- وكثيرا ما ينطوي بناء هياكل أساسية عامة جديدة على عمليات مطولة للحصول على التراخيص والموافقات وهي عمليات غالبا ما تكون مبهمة إلى حد كبير، وهو ما يعزز القوة السوقية للشركات القائمة، ويحدُّ من فرص الوافدين الجدد، ومن ثم يحافظ على ارتفاع التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، لا تملك معظم البلدان الأفريقية برامج تنظيمية ناضجة تحفز على بناء هياكل أساسية جديدة على غرار ما تمتلكه العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن الأمثلة على ذلك استخدام التعريفات التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة لتشجيع الأسر المعيشية والشركات التي لديها معدات لتوليد الطاقة الشمسية مثبتة فوق الأسطح على بيع ما لديها من طاقة زائدة إلى شركة الطاقة المحلية.

١٢- وعلى مستوى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، كثيرا ما تكون التدابير التحفيزية ضعيفة جدا، وتنطوي على عقبات كبيرة أمام تسجيل شركات جديدة، والوصول إلى أسواق رأس المال، والانخراط في الاقتصاد الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص نسبي في الاستراتيجيات الكلية المصممة لإشراك تلك الشركات في التحول المناخي وتوفير برامج الدعم الأخضر والائتمان الضريبي لها.

١٣- إن عدم وجود إطار تنظيمي محدد تحديدا جيدا في أفريقيا يقوض جاذبية القارة كوجهة للاستثمار. ويواجه المستثمرون حالة متزايدة من عدم اليقين وعدم الاستقرار بشأن السياسات، وهو ما يعرقل قدرتهم على تقديم التزامات استثمارية مستنيرة وعلى المدى الطويل. فوجود بيئة تنظيمية أكثر رسوخا وشفافية أمر بالغ الأهمية لغرس الثقة بين المستثمرين وإطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية الهائلة للقارة.

١٤- ولذلك فإن دور مصارف التنمية الأفريقية المتعددة الأطراف حاسمٌ بصفة خاصة للتخفيف من مخاطر الاستثمار الحقيقية والمتصورة، بما في ذلك من خلال استخدام شرائح رأس المال، وتحسين شروط الائتمان، والضمانات، والتأمين على المخاطر السياسية، بغية تعبئة رأس المال المحلي، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتحسين الجدارة الائتمانية للفرص الاستثمارية. وهناك فرصة واضحة لكي تضطلع مصارف التنمية الأفريقية المتعددة الأطراف

^(٢٣) مزيد من المعلومات حول المؤشر، انظر، Ernst and Young، "Renewable Energy Country Attractiveness Index: will local ambition fast-track or frustrate the global energy transition" 61st ed., June 2023.

بدور محفز من خلال الاستفادة من موارد المؤسسات الاستثمارية لدعم تطوير الهياكل الأساسية في القارة باستخدام أدوات استثمارية ابتكارية، وإزالة المخاطر من المشهد الاستثماري في أفريقيا وتشجيع الاستثمار. فعلى سبيل المثال، قامت "المؤسسة المالية الأفريقية" بتطوير وتمويل المنطقة الاقتصادية الخاصة في غابون، وهي مشروع مشترك بين غابون ومجموعة "أولام الدولية" (Olam International) والمؤسسة المالية الأفريقية، المكلفة بتطوير الهياكل الأساسية في البلاد لتعزيز القدرة التنافسية الصناعية الوطنية وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية. وتعد منطقة "نكوك" الاقتصادية الخاصة، التي تقع على بعد ٢٠ كم من ليرفيل، أول منطقة صناعية محيطة من حيث الكربون في إفريقيا وقد ساعدت المنطقة في جعل الغابون أكبر مصدّر لحشب القشرة على مستوى العالم، إذ تدر عائدات تصدير سنوية قيمتها ١ مليار دولار ومكنت من استحداث أكثر من ٣٠ ألف وظيفة.^(٢٤) وبفضل استثمار قدره ١٥٠ مليون دولار، تعكف شركة "أرايز" للمنصات الصناعية المتكاملة (Arise Integrated Industrial Platforms) على تنفيذ نهج مماثل في بنن وتوغو لتزويد الناتج المحلي الإجمالي بمبالغ إضافية متوقعة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار و ٢ مليار دولار، في البلدين على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الشركة بلاكلل لإزالة المخاطر عن مشروع الطاقة المستقل التابع لشركة (Cenpower) في غانا. وهناك حاجة إلى المزيد من مثل هذه المشاريع في جميع أنحاء أفريقيا.

ثالثاً- فرص التمويل والاستثمار في سياق الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا: المستوى الوطني

١٥ - توجد العديد من الفرص الواعدة لحشد التمويل للتنمية والعمل المناخي وللإستثمار على نطاق واسع في أفريقيا، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز السياسات والأطر التنظيمية. ويركز هذا الفرع من التقرير على بعض من هذه الفرص المتاحة على الصعيد الوطني، ويتناول الجهود اللازمة لجعل القارة وجهة مفضلة للاستثمار، وزيادة المشاريع المقبولة مصرفياً، وتعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص، وإدارة الديون على نحو مستدام، والاستفادة من السندات الخضراء والزرقاء وسندات الاستدامة، وكفالة تعبئة الموارد المحلية واستخدامها على نحو فعال، جزئياً من خلال تطبيق نهج الميزنة المستدامة الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة أكسفورد.^(٢٥)

^(٢٤) Africa Finance Corporation, "Cameroon joins Africa Finance Corporation in push towards manufacturing economy", 22 September 2022.

^(٢٥) لمزيد من المعلومات، انظر،

"Sustainable Budgeting Approach: A practical approach for policymakers to understand and effectively trade-off the development, environmental, and social consequences of fiscal policy options", summary background paper presented at the eighth session of the Africa Regional Forum on Sustainable Development, March 2022.

ألف- تعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص

١٦- يمثل القطاع الخاص ٨٠ في المائة من الطلب المحلي في أفريقيا، وهو أداة أساسية لحفز التحول الاقتصادي الموائمة للعمل المناخي.^(٢٦) ومن المسلم به على نطاق واسع أن الموارد الوفيرة من الطاقة في أفريقيا يمكن أن تحفز تحولاً صناعياً واقتصادياً على نطاق أوسع. ومن شأن استثمار ١,٨ تريليون دولار في التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ أن يدر ٧,١ تريليون دولار من الفوائد الصافية للمستثمرين من القطاع الخاص.^(٢٧) ورغم هذه الإمكانيات، لا يقدم القطاع الخاص حالياً سوى مساهمة طفيفة في تمويل المناخ في أفريقيا: فقد أسهم القطاع بنسبة ١٤ في المائة فقط (٤,٢ مليار) من إجمالي تمويل المناخ في ٢٠١٩/٢٠٢٠، وهي أدنى نسبة لأي منطقة رئيسية.^(٢٨)

١٧- وتماشياً مع خطة عام ٢٠٦٣، يقدم "تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعمق بشأن الاستثمار في أفريقيا"، الصادر عن مركز التمويل المستدام لأفريقيا، لمحة عامة عن فرص الاستثمار في أفريقيا المتاحة للقطاع الخاص والتي يمكنها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي طبعة ٢٠٢٢ من هذا التقرير، تبين أن قطاع الطاقة المتجددة والطاقة البديلة هو أحد أكثر القطاعات جاذبية من حيث فرص الاستثمار في أفريقيا، بعد قطاعات الأغذية والمشروبات، والهياكل الأساسية، والرعاية الصحية والتعليم.

١٨- وثمة عدد من الاستراتيجيات التي يمكن أن تدعم القطاع الخاص في التحول الاقتصادي الأخضر. ويمكن لاستراتيجيات التحول الأخضر القوية والطويلة الأجل، إذا أُخذ بها على صعيد الاقتصاد والقطاعات المكونة له، أن تعطي إشارة إيجابية عن الاستثمار من خلال الحد من عدم اليقين. وعلاوة على ذلك، فإن اتباع نهج محدد الأهداف لتحسين القواعد التنظيمية للصناعة الخضراء وتبسيطها يمكن أن يحد من العوائق أمام الاستثمار ويحفز المستثمرين. ولكي يتسنى اغتنام الفرص الاقتصادية التي يتيحها التحول الأخضر، يمكن للقطاع العام أن يتوقف عن تحفيز الصناعات عالية الانبعاثات ويعمل على تحفيز الصناعات منخفضة الانبعاثات.

١٩- وتندرج في الصورة العامة للأطراف المالية المعنية مجموعتان فرعيتان جديرتان بالمزيد من الاهتمام. أولاً، رأس مال مؤسسات الاستثمار الدولية غائب بشكل ملحوظ في أفريقيا التي تتلقى أدنى حصة من هذه الأموال على مستوى العالم. ومن شأن الإشارات والسياسات الحكومية القوية، بما في ذلك البيئات التنظيمية المواتية والحوافز من قبيل الإعانات والضمانات، أن تيسر النهوض بالاستثمار الخاص في العمل المناخي، للحد من المخاطر المتصورة للمشاريع

^(٢٦) استناداً إلى بيانات الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٨ كما وردت في دراسة Marco Stampini and others, "How large is the private sector in Africa? Evidence from national accounts and labour markets", Discussion paper No. 6267, Bonn, Institute for the Study of Labor (2011).

^(٢٧) African Development Bank, *African Economic Outlook 2023: Mobilizing Private Sector Financing for Climate and Green Growth in Africa* (Abidjan, 2023).

^(٢٨) Meattle and others, *Landscape of Climate Finance in Africa*.

والمنافسة على الصعيد العالمي.^(٢٩) وفي هذا الصدد، نفذت زامبيا برنامجا إصلاحيا لتنمية القطاع الخاص بغرض تحسين بيئتها الاستثمارية، ويسّرت ناميبيا الاستثمار من صناديق المعاشات التقاعدية المحلية في الشركات غير المسجلة في البورصة من خلال أدوات الاستثمار المنظمة لأغراض خاصة، الأمر الذي زاد الاستثمار في الأسهم الخاصة بنسبة ٥٠ في المائة في السنة الأولى.^(٣٠) وتشكل المبادرة المتخذة في ناميبيا مثالا قيّما، بالنظر إلى أن صناديق المعاشات التقاعدية الأفريقية، وهي أكبر المؤسسات الاستثمارية في القارة، تمتلك مبلغا كبيرا قدره ٤٢٠ مليار دولار، يمكن استخدامه في مساعٍ بناءة من شأنها أن تفيد رفاه السكان الأفريقيين والبيئة.^(٣١) ومن الأمثلة على ذلك استخدام اتحاد شركات الاستثمار في صناديق المعاشات التقاعدية الكينية صيغةً التشارك في الاستثمار لتعبئة ١٦ مليار شلن كيني (١٢٤ مليون دولار) من التمويل الجديد لمشاريع الهياكل الأساسية.^(٣٢)

٢٠- ثانيا، إن تعزيز المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودعمها أمر أساسي لتحقيق الأهداف. ولما كانت هذه المؤسسات تساهم بأكثر من ٩٠ في المائة من إجمالي وحدات الأعمال في أفريقيا وباستحداث ٨٠ في المائة من فرص العمل، فإن رؤوس أموالها وعمالها يمكن أن يشكلوا دفعة قوية لتسريع التحول المناخي.^(٣٣) ولكن تشغيل وإنتاج وتجارة هذه المؤسسات يولّد عادة غازات الدفيئة. وهذه الانبعاثات قابلة للتخفيض، ولكن لا يوجد حاليا سوى القليل من التمويل لدعم تلك العملية. ورغم أن الشمول المالي توسّع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليلعب ٥٥ في المائة في عام ٢٠٢١،^(٣٤) فإن ٤٠ في المائة من تلك المؤسسات في البلدان النامية كانت لديها احتياجات تمويل سنوية لم تتم تلبيتها بلغت ٥,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، وكانت فجوة التمويل هذه في ذلك العام تعادل ١,٤ ضعف المستوى الحالي للإقراض الموجه إلى تلك المؤسسات في البلدان المعنية في ذلك العام.^(٣٥) وقُدّرت الفجوة التمويلية لهذه المؤسسات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنحو ٣٣١ مليار دولار، وهي أعلى مما هي عليه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٥ مليار دولار).^(٣٦) ويتطلب سد الفجوة بيئة استثمارية مستقرة، وهو ما يتأتى بوجود أسواق مالية

^(٢٩) لمزيد من المعلومات، انظر، Luc Eyraud, Catherine Pattillo and Abebe Aemro Selassie, “How to attract private finance to Africa’s development”, World Bank blogs, 16 August 2021.

^(٣٠) لمزيد من المعلومات، انظر، ECA “Unleashing the potential of the private sector to drive green growth and job creation in Zambia”, Policy brief No. ECA/22/024 (2022), and World Bank, “Leveraging pension fund investment for domestic development: Namibia’s regulation 29 approach” (2020).

^(٣١) Marcos Neto and Ayodele Odusola, “Africa: investing in the Sustainable Development Goals”, United Nations Development Programme blog, 14 July 2023.

^(٣٢) Pension Policy International, “Kenyan pension funds to intensify regional investments in 2023”, 12 January 2023.

^(٣٣) African Union Development Agency “Unlocking the potential of Africa’s SMEs using emerging technologies in Africa”, 1 August 2022.

^(٣٤) Asli Demirguc-Kunt and others, *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments and Resilience in the Age of COVID-19* (Washington, DC, World Bank Group, 2022).

^(٣٥) Miriam Bruhn and others, *MSME Finance Gap: Assessment of the Shortfalls and Opportunities in Financing Micro, Small and Medium Enterprises in Emerging Markets* (Washington, D.C., International Finance Corporation, 2017).

^(٣٦) المرجع نفسه.

قوية، وأطر قانونية، وسيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن دعم الشركات الصغيرة والشركات الناشئة من خلال توسيع أنظمة الضمان المحلية والدولية. ثم إن زيادة القدرة على الإقتراض وتحسين إدارة المخاطر بإمكانهما دعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، وضعت إسواتيني، بمساعدة تقنية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، نظاما لضمان القروض الصغيرة بغرض رفع مستوى التمويل لهذه المؤسسات.^(٣٧)

باء - إدارة الديون التي يمكن تحملها

٢١- إن ارتفاع أعباء الديون يقلص إلى حد كبير من قدرة العديد من الحكومات الأفريقية على تحقيق أهدافها الإنمائية والمناخية. ويمكن تخفيف هذه الأعباء من خلال الجهود المحلية الرامية إلى تحسين عمليات إدارة الديون؛ وتنسيق الجهود الدولية لإصلاح هيكل الديون، لضمان مواءمته بشكل أوثق مع احتياجات التنمية والمناخ. ويعكس ذلك النهج ذي المسارين إزاء الديون والتنمية وتغير المناخ أولويات "تحالف الديون التي يمكن تحملها"، كما أشار إليه مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته الخامسة والخمسين.

٢٢- ولا تزال إدارة الديون تشكل تحديا ملحا للعديد من الدول الأفريقية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى استحداث أدوات قوية، وتعزيز الشفافية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، وتحسين الحوكمة. ويمكن لوجود بروتوكولات متينة للشفافية أن يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى الإشارات الإيجابية التي تنطوي عليها، وهو ما يؤدي إلى توقعات أكثر إيجابية من منظور الدائنين ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية في المستقبل. وبالتوازي مع ذلك، يمكن المضي في تعزيز تلك التوقعات من خلال اتخاذ أطر للميزانية المتوسطة الأجل تتسم بالاتساق وتكون مدعومة بأدوات مثل نهج الميزنة المستدامة (انظر الفقرات ٣٥-٣٧).

٢٣- ويمكن لاتباع نهج استباقي إزاء إدارة الديون، مقترنا بعملية تتبّع فعالة، أن يساعد الحكومات على هيكلة التزاماتها الرأسمالية بما يتماشى مع احتياجات السيولة والاحتياجات الأخرى. وفي الحالات القصوى التي تحدث فيها إعادة هيكلة، يمكن للإجراءات الاستباقية أن تحول دون الوقوع في ضائقة، وإذا اقترنت بخطاب استراتيجي، فإنها ترسل إشارات إيجابية إلى المستثمرين، وهو ما يحافظ على انخفاض تكاليف تمويل احتياجات التنمية والمناخ.

٢٤- وبالإضافة إلى ذلك، فإن الابتكارات التعاقدية، بما في ذلك تلك التي تم تطويرها للتخفيف من مخاطر تغير المناخ على الديون، مثل تحويل الديون إلى التزام بصون البيئة، يمكن أن تكون قيّمة. وتعد سندات الدين الحكومي المربوطة، وبنود تعليق الديون في حالة الصدمات المناخية أو الكوارث الطبيعية، والبنود المعززة للعمل الجماعي أمثلة على الأدوات

^(٣٧) ECA, "Setting the stage for implementation of the financing model for MSMEs for the Kingdom of Eswatini", 5 July 2023.

التي يمكن أن تقلل من مخاطر السيولة أثناء الصّدمات، وتوفر مرونة في السداد أثناء المصاعب المالية، وتسهل عمليات إعادة هيكلة الديون.

جيم- الهيكل المالي المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة

٢٥- تشترك الجهود المحلية الرامية إلى تحسين إدارة الديون والدعوات إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي في هدف موحد يتمثل في إحداث أكبر قدر من الزيادة للتمويل المتاح لأولويات المناخ والتنمية. وتشمل وسائل الإصلاح المقترحة أطر تسوية الديون، وشبكة الأمان المالي العالمية، وتعزيز الائتمان، والأطر القانونية، وتوفير التمويل بشروط ميسرة، وزيادة التمثيل الأفريقي.

٢٦- وبالنسبة للبلدان التي توشك على الوقوع في مديونية حرجة أو تلك التي تعاني بالفعل من مديونية حرجة، يمكن أن يتعثر التقدم على صعيد التنمية والخطط الخضراء إذا لم يتوفر الالتزام المطلوب باستعادة هامش المناورة المالي. ولذلك، يتعين اتباع نهج فعال، ومحدد زمنياً، وشفاف وشامل، يتضمن تجميد خدمة الديون للدول التي تلتمس ذلك.

٢٧- وفيما يتعلق بشبكة الأمان المالي العالمية، ينبغي تخصيص حقوق سحب خاصة باستخدام عملية تحليلية قائمة على قواعد تأخذ في الاعتبار الاحتياجات إلى السيولة، وينبغي إنشاء آلية لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة الممنوحة. وفيما يتعلق بتعزيز الائتمان، لا بد من زيادة استخدام الضمانات السيادية التي تدعمها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من الأدوات لزيادة التمويل المتاح.

٢٨- وعلاوة على ذلك، يمكن دعم زيادة التمويل منخفض التكلفة إلى ٥٠٠ مليار دولار سنوياً على الأقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستدامة المالية للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي. ومن المفيد بالقدر نفسه زيادة الموارد للمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي؛ والتحقق، أثناء المفاوضات التي تجرى في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من إقرار هدف رفيع وطموح كميًا بشأن تمويل المناخ لا يعتمد على الديون الجديدة إلا بصفة محدودة؛ وضمان وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها السابقة المتعلقة بتمويل المناخ.

٢٩- وتحتاج البلدان الأفريقية إلى تمثيل أكثر إنصافاً في المؤسسات المتعددة الأطراف. فمن شأن وجود تمثيل أقوى في صنع القرار داخل مؤسسات "بريتون وودز" أن يُيسّر، على سبيل المثال، إدخال تحسينات على مرونة وحجم "الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة" التابع لصندوق النقد الدولي لضمان تلبية أولويات المناخ والتنمية على أفضل وجه. وبالإضافة إلى ذلك، ولضمان وجود مناصرة أقوى لتلك الأولويات، ينبغي دعوة "تحالف الديون التي يمكن تحملها" إلى المشاركة في المحافل العالمية التي يناقش فيها هذا الإصلاح. وينبغي للبلدان المدينة والدائنة، والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية متعددة

الأطراف أن تقدم الدعم إلى هذا التحالف بغية تخفيف عبء الديون الوطنية وإتاحة المزيد من هامش المناورة المالي للاستثمار الأخضر في أفريقيا.

٣٠- وعلاوة على ذلك، ينبغي للدائنين والمدنيين منح الأولوية للآليات الجديدة لتعزيز الائتمان وزيادة فرص الحصول على التمويل المنخفض التكلفة لمواجهة التحديات المتشابكة في مجال الديون وتغير المناخ. ويمكن استخدام "مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ" و"تحويل الديون إلى التزام بصون البيئة" لتحسين القدرة على تحمل الديون مع ضمان الحصول في الوقت ذاته على الفوائد البيئية. ويمكن استخدام أدوات التمويل المختلطة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، للحد من تمويل الديون المطلوب من خلال تشجيع استخدام رأس المال الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نشر هذه الأدوات على نطاق واسع يمكن أن ييسر إعادة هيكلة الديون على نحو استباقي. كما أن استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية التي يحددها المدنين والتي تربط بين أهداف الديون والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ يمكنه أن يدعم مصالح المدنيين والدائنين (إذ إن استيفاء هذه المؤشرات يمكنه أن يحد من التعرض للصدمات الخارجية، الأمر الذي يقلل من مخاطر التخلف عن السداد).

دال- الاستفادة من السندات الخضراء والزرقاء وسندات الاستدامة

٣١- ثمة أداة أخرى لدعم أولويات التنمية والمناخ في أفريقيا تتمثل في التعجيل باستخدام السندات الخضراء والزرقاء وسندات الاستدامة. وفي حال وجود نظام تمويل أخضر منتج في أفريقيا، فبالإمكان عندئذ أن يتحقق عائد قدره ٣ تريليونات دولار بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠.^(٣٨) والبلدان الأفريقية هي أقل المستفيدين من السندات الخضراء في الوقت الحالي، حيث لم تتلق القارة سوى ٠,٢ في المائة من إجمالي الإصدار العالمي بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٢٢.^(٣٩) وتشمل العوائق التي تعترض الاستثمار الخاص في مشاريع المناخ والنمو الأخضر الأفريقية التنفيذ غير الناجح لاستراتيجيات النمو الأخضر، وضعف الأطر والمؤسسات التنظيمية، وارتفاع مخاطر الاستثمار المتصورة، وعدم وجود مجموعات مشاريع قابلة للتمويل.^(٤٠)

٣٢- ورغم أن التمويل الأخضر لا يزال في أطواره الأولى في أفريقيا، فقد وضعت عدة بلدان برامج دعم للسندات الخضراء والزرقاء وسندات الاستدامة، بما في ذلك من خلال حوافز تنازلية من أعلى إلى أسفل وأطر وطنية وإقليمية. وقد أصدرت كل من بنن وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وسيشيل وغابون وغانا وكابو فيردي وكينيا ومصر والمغرب

^(٣٨) AllAfrica, "African Development Bank launches catalytic initiative for green banks in Africa on the sidelines of COP 27", 17 November 2022.

^(٣٩) African Development Bank, *African Economic Outlook 2023*.

^(٤٠) المرجع نفسه.

وموريشيوس وناميبيا ونيجيريا سندات من هذا القبيل.^(٤١) وفي سوق السندات الزرقاء، طرح بنك التنمية في سيشيل، بدعم من البنك الدولي، سندات زرقاء بقيمة ١٥ مليون دولار لدعم مشاريع الحفاظ على البيئة البحرية ومصايد الأسماك، وكانت كابو فيردي رائدة، في عام ٢٠٢٣، حين طرحت أول عطاء عام أولي لسندات زرقاء على منصة "بلو إكس" (Blu-X) للتمويل المستدام.

٣٣- ولا تزال العقبات التي تعترض إصدار السندات الخضراء والزرقاء في أفريقيا قائمة وتشمل عملية وضع الصكوك التي تستغرق وقتا طويلا وتتسم بارتفاع تكلفتها، والحاجة إلى ضمان الاستخدام السليم للعائدات والإبلاغ عنه. وي طرح رصد الصعوبات وأوجه عدم الاتساق في تصنيفات المشاريع والالتزامات مخاطر التمويه الأخضر.^(٤٢) وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف مستوى الوعي والفهم في أوساط المصدرين والمستثمرين، والقدرة المحدودة على تقييم المؤهلات الخضراء للمشاريع والتحقق منها، وضعف التنظيم والحوكمة، كلها تقف حجرة عثرة في وجه تنمية الأسواق.

٣٤- ولمواجهة تلك التحديات، أصابت البلدان الأفريقية بعض النجاح فيما يتصل بمنح الأولوية للمشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين والإصلاح التنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجال متاح أمام الآليات الإقليمية لكي تقتدي بمبادرة الجدار الأزرق العظيم وتستخدم الضمانات الجماعية لإصدار سندات خضراء وزرقاء جديدة قد تكون أرخص. ويمكن أن يؤدي التركيز على رأس المال الطبيعي أيضا إلى إيجاد فرص جديدة.^(٤٣) وقد أصبحت الغابون على سبيل المثال، في عام ٢٠٢١، أول دولة أفريقية تحصل على أموال لمكافحة إزالة الغابات، حيث تلقت ١٧ مليون دولار من المبادرة المتعلقة بغابات وسط إفريقيا.^(٤٤) وعلاوة على ذلك، يمكن التخفيف من مخاطر الصرف الأجنبي بهدف إدارة الديون عن طريق إصدار سندات بالعملات المحلية، رغم أن ذلك قد يقيّد الاهتمام بالسوق.

هاء- اعتماد نُهج الميزنة المستدامة

٣٥- من شأن استخدام نُهج الميزنة المستدامة لتوجيه تعبئة الموارد المحلية أن يضمن تخصيصا أفضل للموارد الشحيحة بحيث توجه نحو الفرص التي لها أكبر الأثر والتي تتماشى مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. وهذا النهج هو بمثابة أداة لدعم القرارات المتخذة يَستَترشد بها واضعو السياسات في تحديد الفرص السياساتية التي تلي

^(٤١) لمزيد من المعلومات، انظر، Anna Belianska and others, *Climate Change and Select Financial Instruments: An Overview of Opportunities and Challenges for Sub-Saharan Africa*, IMF Staff Climate Note 2022/009 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2022).

^(٤٢) Prasad and others 2022

^(٤٣) لمزيد من المعلومات حول رأس المال الطبيعي، انظر، "Natural capital for climate finance and green growth in Africa" in African Development Bank, *African Economic Outlook 2023*.

^(٤٤) Central African Forest Initiative, "Gabon receives first payment for reducing CO2 emissions under historic CFI agreement", 22 June 2021.

على أفضل وجه الأولويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي أعربوا عنها. وهو بمثابة آلية لربط السياسة المالية، بما في ذلك السياسات الضريبية بالغة الأهمية، بالتخطيط من خلال تحديد فرص التنمية المستدامة والسماح للبلدان بتأكيد تحكّمها في مسارات التنمية السيادية لديها. ويمكن أن يساعد هذا النهج أيضا في سد الفجوات على صعيد الناتج في السياسات المالية، وبالتالي تخفيف الصدمات على جانب العرض الناجمة عن تغير المناخ، إلى جانب مكافحة التضخم. فهو يجمع بين المنظورات المحلية والأدلة الاقتصادية لاستحداث إجراءات موحدة لتحديد أولويات سياسات المالية العامة الأكثر جاذبية في استراتيجيات التحول إلى النمو الأخضر والشامل للجميع.

٣٦- ويتيح نهج الميزنة المستدامة العديد من الفوائد. فبإمكانه أن يُحدِث أقصى قدر من الآثار الإيجابية للإنفاق العام على الرفاه من خلال تخصيص رأس المال المحلي بصورة أفضل واجتذاب رأس المال الدولي. ويمكنه أن يساعد في توجيه عملية صنع القرار المالي بما يتماشى مع أولويات الاستدامة، الأمر الذي يمكنه أن يزيد من المضاعفات الاقتصادية. ويمكن للسياسات المالية المحسّنة التي يمكن لهذا النهج أن يساعد على اتباعها أن تُشجع الاستثمارات الخاصة الجديدة، وتدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتجذب تمويلا جديدا من الشركاء الإنمائيين. وبفضل تأثير هذا النهج على مؤشرات الإصلاح النوعي، سيطرأ تقدّم مالي قوي يُحدِث أثرا إيجابيا على التصنيفات الائتمانية السيادية، وهو ما يقلل من تكاليف التمويل ويعزز القدرة الإنمائية بشكل كبير.^(٤٥) وما يمكن أن يساعد هذا النهج في زرع من ثقة في السوق وشفافية واستقرار مالي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التصنيفات الائتمانية وخفض تكاليف الاقتراض.

٣٧- ويجب التعجيل بتنفيذ نهج الميزنة المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك من خلال بناء القدرات، لزيادة فعالية السياسة المالية، والحد من مخاطر الاستثمار المتصورة، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعين أولا تقديم الدعم لوضع صيغ قُطرية لهذا النهج تعكس الأولويات المحلية. وثانيا، ثمة حاجة إلى التدريب والدعم المستمر لوضعي السياسات لمساعدتهم على فهم وتنفيذ النهج الخاص بكل بلد. وأخيرا، يمكن استخدام خوارزميات التعلم الآلي من أجل التشغيل الآلي للمهام التي ينطوي عليها النهج ودمج البيانات في قاعدة بيانات إقليمية للتعلم المشترك.

^(٤٥) لقد صدرت انتقادات في أفريقيا وفي أماكن أخرى بشأن تعنت أو عدم حياد أكبر ثلاث وكالات لتقدير الجدارة الائتمانية فيما يتعلق بالاقتصادات الأفريقية والبلدان النامية عموما، وتساؤلها مع الدول الصناعية.

رابعاً-فرص تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا والاستثمار فيه: المستوى الإقليمي

٣٨- ما برحت الأطر المؤسسية للتعاون الإقليمي في أفريقيا تتطور بخطى سريعة، وخاصة من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية والعدد المتزايد من الاتفاقيات. فتغير المناخ يؤثر بشكل متزايد على البلدان الأفريقية، وهو ما يستلزم وجود إدارة تعاونية للكوارث العابرة للحدود وتوفير حماية متظافرة لأصول الكربون العابرة للحدود، مثل الغابات والمحيطات. وبالتالي، يتعين إيجاد أطر مرنة متعددة البلدان تركز على التحديات المشتركة وتمكّن من الاستجابة المنسقة على نطاق أوسع لتيسير تعبئة وتوجيه التمويل الأخضر بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، تكتسي لجان المناخ في الدول الجزرية الأفريقية وحوض نهر الكونغو ومنطقة الساحل، التي اعترفت بها الاتحاد الأفريقي مؤخرًا، ومبادرة الجدار الأزرق العظيم، أهمية خاصة.

ألف-مبادرة الجدار الأزرق العظيم

٣٩- مبادرة الجدار الأزرق العظيم هي خارطة طريق تقودها أفريقيا، تركز على غرب المحيط الهندي وتسعى لتحقيق عالم يتعامل بإيجابية مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠. وتهدف المبادرة إلى تسريع وتوسيع نطاق أنشطة الحفاظ على المحيطات بشكل كبير وتعزيز القدرة الاجتماعية والبيئية على الصمود وتطوير اقتصاد أزرق متجدد. وتطمح إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال تحفيز القيادة السياسية والدعم المالي.

٤٠- وحددت المبادرة هدفًا طموحًا يتمثل في الوصول إلى ٢ مليون كلم^٢ من المناطق المحمية والمحافظة، في مسعى لتحقيق مكاسب صافية في النظم البيئية الزرقاء بالغة الأهمية، والحفاظ على أكثر من ٢ مليون هكتار واستعادتها، وبالتالي حبس أكثر من ١٠٠ مليون طن من الكربون. وثمة هدف آخر للمبادرة يتمثل في توفير سبل متجددة لكسب العيش لسبعين مليون شخص في غرب المحيط الهندي. ومن المأمول أن يجري توسيع المبادرة لتغطي أفريقيا بأكملها.

٤١- ونظرًا لطبيعة الاقتصاد الأزرق العابرة للحدود، فإن أطر الحوكمة الإقليمية مهمة لإدارة موارده بشكل مستدام وتعبئة تمويل المناخ وضمان توافر آليات رصد مناسبة وذات مصداقية وبأسعار معقولة. وبالنظر إلى أن العديد من الدول الأفريقية لديها اقتصادات صغيرة وهشة وضعيفة، فإن القدرة على تحمل التكاليف أمر بالغ الأهمية. ومن المتوقع أن يشمل الاستثمار المباشر في الاقتصاد الأزرق دعم القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتكيف معه وتعزيز سلاسل القيمة المستدامة والحلول القائمة على الطبيعة، التي تدعم جميعها سبل العيش المستدامة.

٤٢- وثمة فرصة جذابة لتأمين التمويل اللازم للمبادرات تتمثل في إصدار سندات زرقاء إقليمية من خلال الأدوات الإقليمية ذات الأغراض الخاصة. ويمكن أن تساعد السندات في

تخفيف ضغوط الديون التي تواجههافرادى البلدان عن طريق توفير تمويل أوسع نطاقا وتمكين الاستثمار في مشاريع مستوفية للشروط مثل مشاريع السياحة المستدامة، والموانئ الخضراء والنقل، ومصائد الأسماك، والاستخدام الدائم لموارد المحيطات، وكلها مشاريع يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي. ويمكن لآليات التمويل الأزرق الإقليمية أيضا أن تكشف عن الإمكانيات التي تنطوي عليها وتحويل الديون إلى التزام بصون البيئة والوصول بها إلى مستوى يحدث تأثيرا ملموسا على العمل المناخي.

أسواق أرصدة الكربون

٤٣- يمكن لزيادة الطلب العالمي على أرصدة الكربون أن تشكل مصدرا هاما لتمويل إضافي لأفريقيا. غير أن الفشل في التحقق من رصد الأرصدة الإضافية وتأمين الحوكمة المناسبة والحصول على أسعار مرتفعة بما فيه الكفاية يمكن أن يؤدي إلى نشوء حواجز سوقية ضارة تؤدي إلى مزيد من انبعاثات الكربون وإلى تباطؤ التحول المناخي. ومع تسارع الجهود المبذولة لمواءمة النمو الاقتصادي العالمي مع المسارات المؤدية إلى صافي الانبعاثات الصفري، فإن الطلب على أرصدة الكربون يتجاوز المعروض الجماعي الموثوق به في الأسواق الطوعية وأسواق الامتثال. ويمكن للبلدان الأفريقية أن تستفيد من مواردها الهائلة من الطاقة المتجددة، والغابات الاستوائية، والأراضي الخثية، والنظم البيئية البحرية لتصدير أرصدة كربون متميزة، وهو ما يسمح بتوفير مصدر جديد للإيرادات لتمويل خطط النمو الأخضر والشامل للجميع.

٤٤- وفي العقود الماضية، كانت أرصدة أسواق الكربون الطوعية، التي يشارك فيها العديد من البلدان الأفريقية، تعادل جزءا صغيرا فقط من الأرصدة المتوفرة في أسواق الامتثال. وفي عام ٢٠٢٢، الذي كانت فيه سوق الكربون الطوعية تتوسع بسرعة نحو ملياري دولار،^(٤٦) بلغت قيمة تصاريح الكربون المتداولة في الأسواق العالمية رقما قياسيا مقداره ٨٥٠ مليار يورو (٩٠٩ مليارات دولار).^(٤٧) ومن المتوقع أن يزداد الطلب على أرصدة الكربون الطوعية، التي بلغت حوالي ٩٥ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٠،^(٤٨) زيادة كبيرة لتلبية احتياجات البلدان والشركات الملتزمة حاليا باستيفاء صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام ٢٠٥٠. ويمكن أن يرتفع الطلب على هذه الأرصدة بمقدار ٥ إلى ١٠ أضعاف على مدى السنوات العشر المقبلة، وبمقدار ٨ إلى ٢٠ ضعفا بحلول عام ٢٠٤٠، وبمقدار ١٠ إلى ٣٠ ضعفا بحلول عام ٢٠٥٠.^(٤٩) وبذلك يمكن للبلدان الأفريقية أن تساعد على

Ecosystem Marketplace, "Article 6 of the Paris Agreement and the voluntary carbon markets", EM ^(٤٦) insights briefings, webinar, 16 August 2023.

Swati Verma and Nina Chestney (Reuters), "Global carbon markets value hit record \$909 bln last ^(٤٧) year", 7 February 2023.

Trove Research and University College London, *Future Demand, Supply and Prices for Voluntary ^(٤٨) Carbon Credits: Keeping the Balance* (Harpenden, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Trove Research, 2021).

^(٤٩) المرجع نفسه.

سد الفجوة في المعروض العالمي من الأرصد، الذي تهيمن عليها سوق الامتثال، رغم أنها لا تغطي سوى حوالي ٢٢ في المائة من انبعاثات الكربون السنوية العالمية.

٤٥ - وكان المعروض، تاريخياً، من معظم الأرصد في سوق الكربون الطوعي يأتي من الحلول القائمة على الطبيعة، بما في ذلك الحفاظ على الغابات، وتحسين المحاصيل الزراعية وإعادة التشجير. وشكلت وفورات الطاقة الناتجة عن كفاءة استهلاك الوقود وتغيير الوقود مصادر إضافية للأرصد. وقد اكتسبت إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وغانا والكاميرون وكينيا ونيجيريا والعديد من البلدان الأفريقية الأخرى بعض الخبرة في سوق الكربون الطوعية. ويبين الجدول تحليلاً قطاعياً لإمكانية الحصول على أرصد متميزة من الحلول القائمة على الطبيعة للتخفيف من آثار تغير المناخ في أفريقيا والشرق الأوسط.

الجدول

إمكانات التخفيف والمزايا النسبية لأفريقيا والشرق الأوسط (بملايين الأطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً)

التخفيف من غازات الدفيئة أو إمكانات التعويض المحتملة بسعر ١٠٠ دولار لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون		
اقتصادي ب	تقني أ	
الغابات والنظم البيئية الأخرى		
٢١٥١ - ٧١٠	٢١٣٢ - ٩٨٤	• الحد من إزالة الغابات وتدهورها - الحفاظ على مجتمعات الكربون الموجودة في الغطاء النباتي للغابات والتربة
١٨٦ - ١٧٩	٢٤٨ - ٢٠٥	• تحسين الإدارة المستدامة للغابات
الزراعة		
٢٤٥	٤٠٨	• إدارة كربون التربة في الأراضي العشبية
١٨٤	٩٢١	• حراثة زراعية
الطاقة الأحيائية		
٤٤	٢٠٢	• الطاقة الأحيائية مقترنة باحتجاز الكربون وتخزينه
السياسات المتعلقة بجانب الطلب		
٢٠٧	٣٠٤	• التحول إلى نظام غذائي مستدام
٦٥	١١٦	• الحد من فقدان وهدر الأغذية:

المصدر: Gert-Jan Nabuurs and Rachid Mrabet, "7.4 Assessment of AFOLU mitigation. measures including trade-offs and synergies" in *Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change – Contribution of Working Group III to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, P.R. Shukla and others (eds.) (Cambridge, United Kingdom, and New York, Cambridge University Press, 2022).

(أ) مجدية من الناحية البيوفيزيائية وباستخدام التكنولوجيا الحالية.

(ب) مجدية استناداً إلى القيود الاقتصادية الحالية على نطاق الأسعار.

باء- الاستثمار في الطاقة النظيفة من أجل تحويل أفريقيا

٤٦- يكتسي الاستثمار في الطاقة لضمان الحصول على خدمات الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة في أفريقيا أهمية بالغة إذا أرادت القارة سد الفجوات الهائلة من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعافي بشكل أفضل من الأزمات المتعددة، والانخراط في التصنيع والتجارة، ومعالجة مسألة النمو السكاني والتوسع الحضري السريع، والتعافي من الآثار المتزايدة لتغير المناخ. وتعاني البلدان الأفريقية من عجز كبير جدا في الحصول على الطاقة وستواجه طلبا متزايدا على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة خلال العقود القليلة القادمة. والقارة تتمتع بموارد طاقة وفيرة ولكنها تفتقر إلى الاستثمار اللازم. وبما أن المستوى الذي تنطلق منه أفريقيا منخفض جدا، فلديها فرصة فريدة، إذا توفر لها الدعم المناسب، لتحويل تلك التحديات إلى فرص إنمائية غير مسبوقة يمكن أن تضع القارة في قلب التحول العالمي في مجال الطاقة وفي المسار المؤدي إلى وظائف خضراء لائقة لعدد متزايد من سكانها الشباب.

٤٧- ويتيح الانتقال الطاقوي على المستوى العالمي والسعي لتحقيق صافي انبعاثات صفري فرصا هائلة لأفريقيا لتكون في قلب المستقبل الكهربائي. فالقارة تمتلك جميع المعادن الحيوية اللازمة لتحقيق الانتقال، كما تمتلك أعلى الإمكانيات لإنتاج الهيدروجين الأخضر، لا سيما بالنظر إلى ما تزخر به من موارد الطاقة المتجددة الوفيرة. وعلاوة على ذلك، هناك فرص هائلة يمكن استغلالها من خلال الاستثمار في نظام طاقة أفريقي مترابط. وبإمكان ربط موردي الطاقة الوطنيين من خلال مجتمعات الطاقة دون الإقليمية أن يؤدي إلى دمج الطاقة الخضراء بكفاءة في الاستهلاك الكلي للطاقة من خلال تمكين البلدان من استخدام حلول الطاقة المتجددة المتوفرة خارج نطاق الشبكة وتلك التي توفرها الشبكات الصغيرة لتلبية طلب الأسر المعيشية، الأمر الذي من شأنه أن يجرر الطاقة التي توفرها الشبكات الوطنية لاستخدامها على نحو أكثر كفاءة للأغراض الصناعية في جميع أنحاء المنطقة.

جيم- سلسلة القيمة الخاصة بالبطاريات والسيارات الكهربائية

٤٨- مثلما قال الفريق المعني بتقدم أفريقيا^(٥٠) في عام ٢٠١٥، فإن اهتمام العالم ينبغي أن يَنصَبَ على أن تحقق أفريقيا ما لم تحققه أيُّ منطقة أخرى، وهو التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة غير المصحوبة بزيادة متزامنة في انبعاثات غازات الدفيئة وما يصاحبها من أضرار لخدمات النظم البيئية، لأن أفريقيا تزخر بالطاقة المتجددة والموارد الطبيعية والمعادن اللازمة لتسريع الاستدامة العالمية.

٤٩- ولدى أفريقيا فرصة للاستفادة بشكل كبير من الرواج العالمي لما يطلق عليه "المعادن الخضراء" المصاحب لارتفاع الطلب على المدخلات المعدنية للسيارات الكهربائية، وتوربينات

^(٥٠) Africa Progress Panel, *Power People Planet: Seizing Africa's Energy and Climate Opportunities* - Africa Progress Report 2015 (Geneva, 2015).

الرياح، والألواح الشمسية وغيرها من المنتجات. فأفريقيا مورّد رئيسي للعديد من تلك المعادن، حيث تنتج ٧٠ في المائة من الكوبالت، و ٦٥ في المائة من المنغنيز، و ٢٥ في المائة من البوكسيت، و ٢٠ في المائة من الغرافيت، و ١٥ في المائة من النحاس على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى العديد من المعادن الأخرى. وعليه فإن الأولوية بالنسبة لوضعي السياسات تتمثل في تسخير هذا الطلب لبناء روابط مع القطاعات الأخرى المساهمة في إيجاد فرص العمل وتوليد الإيرادات والتقدم إلى ما هو أبعد من الاعتماد على تصدير المواد الخام، على النحو المتوخى في "الرؤية الأفريقية للتعدين" و"استراتيجية المعادن الخضراء في أفريقيا".^(٥١)

٥٠- ويقوم ائتلاف من الشركاء الإقليميين، يضم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمركز الأفريقي لتنمية المعادن، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، ومصرف التنمية الأفريقي، ومرفق الدعم القانوني الأفريقي، ومنظمات أخرى، بمساعدة الدول على بناء سلسلة قيمة إقليمية خاصة بالبطاريات والمركبات الكهربائية قائمة على المعادن الخضراء. ولقد وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا مذكرة تفاهم لإنشاء مناطق اقتصادية خاصة عبر الحدود لتجهيز المعادن وتصنيع البطاريات، ومراكز امتياز لتصنيع البطاريات. وستستفيد المبادرة بشكل أكبر من التعاون والتجارة في جميع أنحاء المنطقة.

٥١- وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الآخرين، عُقد حوار سياساتي في عام ٢٠٢١ عُرضت خلاله دراسة أجرتها شركة "بلومبرغ" للسياسات البيئية أظهرت الميزة التنافسية المحتملة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تصنيع سلائف البطاريات، بقيمة سوقية تقدر بنحو ٢٧١ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥.^(٥٢) وكشفت الدراسة أن الميزة المحتملة تعتمد على فرضية أن الحصول على المعادن سيكون من داخل أفريقيا من خلال الاستفادة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٥٢- ولضمان نجاح المبادرة المتعلقة بسلسلة القيمة الخاصة بالبطاريات والمركبات الكهربائية، التزمت جمهورية الكونغو الديمقراطية ببناء المهارات اللازمة لصناعة البطاريات الكهربائية. وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تم إطلاق مركز التميز للبحث والابتكار في مجال البطاريات رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠٢٢، بالتعاون مع جامعة كوبربيلت وجامعة زامبيا. ويقع المركز داخل كلية الفنون التطبيقية بجامعة لوبومباشي.

٥٣- ولا تزال دراسات ما قبل الجدوى للمناطق الاقتصادية الخاصة للبطاريات والمركبات الكهربائية جارية، وسيتم تقديم نتائجها في آذار/مارس ٢٠٢٤ من قبل شركة "أرايز" للمنصات الصناعية المتكاملة، وهي مؤسسة أفريقية معنية بتطوير الهياكل الأساسية تظطلع بدور المستشار التقني للدراسات.

^(٥١) African Union, *Africa Mining Vision* (Addis Ababa, 2009); the Africa Green Minerals Strategy is being validated by the African Union and is expected to be adopted in 2024.

^(٥٢) BloombergNEF, *The Cost of Producing Battery Precursors in the DRC* (Bloomberg Finance L. P., 2021).

٥٤ - وعُقدت حلقات عمل للقطاعين الخاص والمالي في عام ٢٠٢٣ في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، برعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لمعالجة قضايا المحتوى المحلي، والإثراء وامتلاك زمام الأمور من الناحية المالية، واستخدام الأدوات المالية الابتكارية باعتبارها كيانات ذات أغراض خاصة.

٥٥ - لقد جرى، في إطار خطة عام ٢٠٦٣، إقامة صلة بين الطاقة والتصنيع. وحظيت العديد من البرامج والمبادرات الإقليمية، مثل مبادرة أفريقيا للطاقة المتجددة، والرؤية الأفريقية للطاقة، وممر الطاقة النظيفة لأفريقيا، والسوق الأفريقية الموحدة للكهرباء التي أطلقت مؤخرا، بمناصرة من مختلف أصحاب المصلحة؛ وتُركز هذه البرامج والمبادرات تحديدا على تطوير مصادر الطاقة المتجددة التي يمكنها أن تؤدي دورا مهما في دعم إيجاد الوظائف في أفريقيا لأن الاستثمار في تكنولوجيا الانتقال الطاقوي يولد ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد الوظائف التي يولدها الاستثمار في الوقود الأحفوري.^(٥٣)

دال - منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٥٦ - يتيح التصنيع الأخضر في جميع أنحاء أفريقيا بالفعل فرصا جديدة للتعاون التجاري، وخفض التكاليف في القارة، وزيادة القدرة التنافسية العالمية، بما في ذلك، على سبيل المثال، في إطار الجهود الرامية إلى الحصول على قيمة أكبر في سلاسل القيمة المعدنية الاستراتيجية النهائية وفي القيام بالتنسيق لإنشاء سوق أفريقية لأرصدة الكربون تتسم بالجودة العالية والموثوقية. ورغم وجود أطر مؤسسية قارية وإقليمية، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهد كبير لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وتشجيع الاستثمار عبر الحدود، ووضع أنظمة موحدة للاستثمار على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والقارية، بغية تعظيم فوائد الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٥٧ - ووفقا للتوصيات الصادرة عن الدورتين الرابعة والخمسين والخامسة والستين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، والمنتدى السادس للأعمال التجارية في أفريقيا، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع لجان المناخ في حوض الكونغو والدول الجزرية الأفريقية على وضع سجلات دون إقليمية وبروتوكولات منسقة لحساب الكربون لدعم قيام سوق على نطاق القارة. وفي سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تُبيّن النمذجة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنفيذ الاتفاق، إذا ما اقترن بسياسة مناخية متكاملة، يمكن أن

^(٥٣) Heidi Garrett-Peltier, "Green versus brown: Comparing the employment impacts of energy efficiency, renewable energy, and fossil fuels using an input-output model", *Economic Modelling*, vol.61(c) (2017), pp.439-447.

يخفض الانبعاثات بنحو ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٤٥ ويزيد المبادلات التجارية بنحو ٣٣ في المائة.^(٥٤)

خامسا-مقترحات سياساتية لتمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا والاستثمار فيه

٥٨- وُزعت الاقتراحات السياسية التالية على أربعة مجالات رئيسية هي: الإصلاح المؤسسي؛ وتعزيز استثمارات القطاع الخاص في النمو الأخضر؛ وأدوات مالية ابتكارية أخرى؛ والتعاون الدولي والإقليمي.

ألف-الإصلاح المؤسسي والهيكلي

٥٩- الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مدعوة بإلحاح إلى القيام بما يلي:

(أ) تكييف استخدام نهج الميزنة المستدامة للمضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

١- إدماج هذا النهج في عمليات وضع السياسات ومواءمته مع الأهداف الوطنية؛

٢- العمل مع الشركاء الإنمائيين لتعزيز قدراتهم على تكييف هذا النهج مع احتياجاتهم الخاصة؛

٣- إنشاء شبكة إقليمية للتعلم التعاوني وتبادل المعارف فيما يتعلق بهذا النهج، يمكن أن تدعمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٤- تعزيز الروابط بين النهج والأدوات التي تتعامل مع الصدمات والمخاطر المتصلة بالمناخ في جانب العرض؛

(ب) وضع سياسات وطنية لمواءمة التدفقات المالية مع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف من خلال خارطة طريق لتعبئة الاستثمار في التكنولوجيا القائمة والجديدة والناشئة من أجل عمليات الانتقال الطاقوي؛

(ج) اعتماد سياسات استثمارية وطنية لربط الأسواق الإقليمية وتنسيقها لتحفيز الاستثمار المستدام على نطاق واسع؛

^(٥٤) Lionel Fontagne and others, "Greening the African Continental Free Trade Area", conference paper presented at the twenty-sixth annual Conference on Global Economic Analysis, Bordeaux, France, 2023.

(د) طرح استراتيجيات إزالة المخاطر لتوسيع نطاق الاستثمار من خلال:

‘١’ الاستفادة من تمويل التنمية لجذب استثمارات إضافية من القطاع الخاص لمشاريع التنمية المستدامة في أفريقيا؛

‘٢’ التحوط باستخدام الأدوات المالية، مثل العقود الآجلة والخيارات والمقايضات، للتخفيف من المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار الفائدة والصرف وأسعار السلع الأساسية؛

‘٣’ التسليم بالدور المحوري للتأمين في التخفيف من المخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية والأحداث غير المتوقعة؛

‘٤’ الاستثمار في تطوير المؤسسات المحلية والقوى العاملة والهياكل الأساسية لدعم نمو الأعمال التجارية والحد من المخاطر التشغيلية.

‘٥’ اعتماد استراتيجية متكاملة لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، بما في ذلك من خلال تطوير الهياكل الأساسية للنقل وخدماته، وتشغيل المناطق الاقتصادية الخاصة وسلاسل القيمة الإقليمية، وتعزيز إدارة المخاطر على المستويات الوطنية ودون الوطنية، والمؤسسية وعلى مستوى المشاريع؛

(هـ) توسيع أوعيتها الضريبية، وذلك من خلال:

‘١’ مواءمة الضرائب مع التخطيط المتوسط الأجل والطويل الأجل، بما يشمل استخدام نهج الميزنة المستدامة؛

‘٢’ اعتماد التكنولوجيا المتقدمة، مثل الإقرارات الضريبية الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية، وأنظمة الهوية الرقمية والذكاء الاصطناعي لتحسين الإدارة الضريبية؛

‘٣’ مواءمة الإدارة الضريبية الدولية مع القواعد الضريبية الدنيا وتحسين مواءمة المدفوعات الضريبية مع موقع توليد القيمة بدلا من موطن دافع الضرائب؛

‘٤’ اعتماد سياسة مالية استباقية، تشمل النظم الضريبية التصاعدية، وتعزيز الحماية الاجتماعية والميزنة المراعية للمنظور الجنساني والسياسات الضريبية للحد من عدم المساواة؛

(و) التصدي لما يسمى "علاوة أفريقيا" المفروضة على الاقتراض العام الخارجي، وذلك من خلال:

'١' معالجة العوامل الهيكلية التي تؤثر على المخاطر المتصورة في أفريقيا والتي لها تأثير سلبي على اجتذاب التمويل الميسور التكلفة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك مستوى التنمية المالية ونوعية المؤسسات؛

'٢' زيادة الشفافية المالية، من خلال اعتماد نهج الميزنة المستدامة مثلا؛

'٣' تعزيز جمع البيانات ونشرها لربط التدابير المالية بالخطط المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، ودعم عمليات التصنيف التي تقوم بها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بغية إجراء تقييم مستنير للجدارة الائتمانية للبلدان الأفريقية؛

'٤' العمل مع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية لتحسين مراعاة مواطن القوة الفريدة للأسواق الأفريقية، وزيادة الرقابة على الوكالات، بما في ذلك من خلال فرض شروط أكثر صرامة للترخيص والكشف وآلية للطعن والاعتراض على التصنيفات؛

(ز) الدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي بغية تمكينه من تعبئة تمويل المناخ والتنمية بصورة أفضل ورفع مستوى استجابته لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك عن طريق تعزيز تمثيل البلدان الأفريقية في هيئات صنع القرار؛

(ح) تحديث أو تنقيح الاستراتيجيات الوطنية للمناخ، والتنوع البيولوجي والطبيعة، وخطط العمل والأهداف الوطنية، وفقاً للاتفاقات الدولية، بما في ذلك إطار كومننغ-مونترال العالمي للتنوع البيولوجي واتفاق باريس.

باء- تعزيز استثمارات القطاع الخاص في النمو الأخضر

٦٠- لتعزيز تمويل القطاع الخاص، تُشجّع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ما يلي:

(أ) العمل مع مصارف التنمية والحكومات والأطراف المعنية في القطاع الخاص لوضع آليات للتمويل الأخضر وتنفيذها؛

(ب) وضع أطر قانونية وتنظيمية لهيئة بيئة تمكينية لتمويل القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال تعبئة رأس المال المؤسسي؛

(ج) اعتماد حوافز للسياسات غير النقدية لخفض تكاليف الاستثمار ومخاطره، بما في ذلك الضمانات المقدمة من القطاع العام والتمويل المختلط لمشاريع الهياكل الأساسية؛

(د) دعم نمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال تعميق أسواق رأس المال والبورصات الوطنية والإقليمية، وتوفير حلول التمويل الرقمي ودمجها في سلاسل القيمة الإقليمية عن طريق الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

جيم- أدوات ابتكارية ومالية أخرى

٦١- تُشجّع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

(أ) مناصرة الأولويات الأفريقية في تنفيذ برنامج التحفيز الأخضر الأفريقي^(٥٥) عن طريق ما يلي:

١' تحسين نوعية الهواء، وتعزيز إدارة المواد الكيميائية والنفايات، وتشجيع الاقتصاد الدائري؛

٢' تعزيز حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية؛

٣' تنشيط السياحة البيئية واقتصاد التنوع الأحيائي؛

٤' مكافحة تدهور الأراضي، والتصحر والجفاف؛

٥' تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ؛

٦' الاستثمار في الاقتصاد الأزرق؛

٧' توسيع نطاق الزراعة المتكيفة مع المناخ ونظم الأمن الغذائي؛

٨' دعم الإدارة المستدامة للغابات؛

٩' تحسين حفظ المياه واستخدامها؛

١٠' الاستثمار في الطاقة المتجددة؛

١١' تطوير مدن ذكية وتعزيز التوسع الحضري الأخضر؛

^(٥٥) African Ministerial Conference on the Environment, Implementation of the Africa Green Stimulus note by the Secretariat :Programme: note by the Secretariat, document AMCEN/18(II)/3.

١٢' النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) إطلاق خطط وطنية لتنشيط أسواق الكربون الطوعية، وزيادة عدد مطوري المشاريع والموردين الأفريقيين، وبناء القدرات الأفريقية لرصد أنشطة المشاريع التي تولّد أرصدة الكربون، والإبلاغ عنها، والمصادقة عليها والتحقق منها.

دال- التعاون الدولي والإقليمي

٦٢- الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مدعوة بإلحاح إلى القيام بما يلي:

(أ) توسيع وسائل تنفيذ برنامج التحفيز الأخضر الأفريقي وخطة عمل الانتعاش الأخضر لضمان حصول الجميع على الطاقة وتسريع التحولات العادلة في مجال الطاقة، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من المعادن الحرجة؛

(ب) الاستفادة من شبكات الأمان المالي، مثل مجلس تحقيق الاستقرار المالي التابع لمجموعة العشرين والصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات؛

(ج) توسيع القدرة الإقراضية لمصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف من خلال زيادة الرسالة، بما في ذلك زيادة رأس المال الضامن، واستخدام الضمانات، وتعميم الميزانية العمومية، ومعايير الإقراض المرنة، مثل الاقتراض من السوق على أساس رأس المال السهمي.

هاء- مسائل السياسات العامة الإضافية المطروحة للنظر فيها

٦٣- يمكن طرح ما يلي من مسائل السياسات العامة والأسئلة الهامة للمناقشة:

(أ) ما هي القضايا التي تعتبرها البلدان الأفريقية أكثر إلحاحاً عند التعامل مع الصدمات الناجمة عن المناخ والصدمات الاقتصادية وبناء القدرة على الصمود؟

(ب) ما هي التدابير التي تضعها البلدان الأفريقية موضع التنفيذ للتصدي لقيود المديونية؟

(ج) ما هي الأولويات التي ينبغي أن تراعيها البلدان الأفريقية لزيادة تمويل القطاع الخاص زيادة كبيرة؟ ما نوع الدعم التقني الذي تحتاج إليه الحكومات؟

(د) ما هي التدابير التي تنفذها البلدان الأفريقية لتطوير أسواق الكربون والسندات البيئية والاجتماعية وسندات الحوكمة؟

(هـ) ما نوع الدعم التقني الذي تحتاج إليه الحكومات لتعبئة تمويل المناخ؟

(و) ما هي التغييرات المقترحة على الأطر السياساتية التي تحظى بصدى جيد لدى البلدان الأفريقية؟ وما هي التجارب والدروس المستفادة فيما يتعلق بالإصلاح الذي تم تنفيذه بالفعل؟

(ز) لماذا يعتبر رأس المال الطبيعي مهما للنمو الاقتصادي؟ ومن المستفيد من استخدام الموارد الطبيعية؟ وما هي الآثار المترتبة على البيئة وغيرها من مجالات الاقتصاد؟

(ح) في سياق مناقشة "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي"، كيف يمكن إدماج قيمة الموارد الطبيعية وخدمات النظم البيئية على نحو أفضل في الحسابات القومية للبلدان الأفريقية؟ وممّ تتألف ثروة الأمة، عندما تؤخذ في الاعتبار حسابات رأس المال الطبيعي؟

(ط) كيف يمكن تعزيز هامش المناورة المالي للبلدان الأفريقية باستخدام أدوات المحاسبة المتعلقة بالموارد الطبيعية في التخطيط الإنمائي الوطني؟